البدائل الاستراتيجية لتحقيق الجدوى الاقتصادية من المكتبات:

دراسة ميدانية لعينة من المكتبات العامة

الباحث/سعد عبد الموجود أبوزيد

مقدم لنيل درجة الدكتوراة – قسم المكتبات والمعلومات.

المقدمة المنهجية:

في ظل الضغوط الاقتصادية التي تعيشها مصر، أصبح هناك خطر يهدد المكتبات العامة التي تتبع الدولة أو بعض الجمعيات الأهلية ذات الموازنات المحدودة. لقد أصبح شبح إغلاق تلك المكتبات أو تخفيض موازناتها وارداً، ولما لا وقد أغلقت مكتبة المجلس الثقافي البريطاني أبوابها منذ عام 2009 رغم أنها مكتبة ممولة من جهة أجنبية. ورغم أن المكتبة – من خلال معايشة الباحث وعمله بالمكتبة لمدة 5 سنوات – كانت تحقق عائداً مادياً جيداً. ومن المتوقع خلال السنوات القادمة أن تصبح المكتبات العامة مطالبة بتخفيض العجز ما بين نفقاتها ومواردها المالية. فهل ستضطر بعض المكتبات لتخفيض الموازنات الموجهة للتزويد السنوي على سبيل المثال؟ هل أصبحت المكتبات العامة مطالبة بأن تستحدث بعض الأنشطة التي من شأنها تعظيم العائد المادي مثل الدورات التدريبية والفنية والتعليمية؟ هل حان الوقت لأن تلعب المكتبات العامة دوراً في تنمية المجتمع اقتصادياً من خلال تقديم عدد من الأنشطة التعليمية والحرفية التي من شأنها إكساب مهارات للشباب تعاونهم على التأهل لسوق العمل، وبالتالي ارتفاع المستوى المعيشي والاقتصادي لأعضاء ومجتمع المكتبة. لقد دأبت بعض المكتبات العامة على تقديم عدد من الأنشطة التي لم يكن متعارف عليها أكاديمياً بأقسام المكتبات والمعلومات. وقد لاقى ذلك معارضة بعض الأكاديميين للدرجة التي اعتبروا فيها أن هذه الأنشطة المستحدثة تمثل خطراً على أهداف ووظائف المكتبات العامة.

وبالتوازي فقد تندرت بعض فئات المجتمع على المكتبات العامة وما تقدمه معتبرين أنها مكان للترفيه للشباب والأطفال والفئات غير الكادحة، مؤمنين بأن تلك المكتبات لا تحمل أي منفعة اقتصادية لهم. وما بين معارضة واستهجان بعض الأكاديميين من جانب،

وتسفيه الأهمية من جانب فئة غير واعية من الجمهور تستعرض هذه الدراسة الوضع المالي الراهن للمكتبات العامة فى مصر، كما تقدم دليلاً عملياً لتحقيق الاستفادة الاقتصادية لطرفي المعادلة، المكتبة والجهة التى تتبعها من جانب، ومجتمع المستفيدين من جانب آخر.

- **مشكلة الدراسة:**

بدأت مشكلة الدراسة في التبلور بذهن الباحث منذ عام 2012 أثناء عمله بجمعية الرعاية المتكاملة (جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع حالياً) حيث بدأت الروافد الرئيسية لتمويل الجمعية في التقلص، بالإضافة إلى أن بعض الجهات التي كانت تتعاون مع الجمعية وتقدم لها تيسيرات وتخفيضات مالية بدأت تعيد النظر في ما أبرمته مع الجمعية من تعاقدات، مما أدى إلى عجز المكتبات العامة عن الوفاء بتغطية تكاليف ما تقدمه من خدمات في ظل تقلص مواردها وارتفاع تكاليف الخدمات. الأمر الذي جعل المكتبات العامة تتجه إلى استحداث خدمات جديدة لم تكن تقدم سابقاً ضمن ما تقدمه وهى غالبا ما تقدم للجمهور بمقابل مالي. كما أن جمهور المكتبات أصبح يطالب بخدمات تساهم في تحسين وضعه الاقتصادي، وفي كلا الأمرين أصبح تسويق تلك الخدمات والأنشطة ضرورة لتحقيق كل من العائد المجتمعي والمادي المنتظر، مع الوضع في الحسبان بأن العائد المادي لا يعد هدفاً في حد ذاته ولكنه وسيلة لتنمية الموارد ومن ثم القدره على تقديم المزيد من الخدمات.

- **أهمية الدراسة:**

تأتى أهمية هذه الدراسة لتناولها الأنشطة والخدمات المستحدثة ذات العائد الاقتصادي المباشر للمكتبة – وغير المباشر للجمهور – مقارنة بالخدمات التقليدية المتعارف عليها أكاديمياً أنها من أساسيات خدمات المكتبات العامة والتي تقدم مجاناً أو بأسعار رمزية من حيث قدرة كل منهما على جذب الجمهور وما يحققه كل منهما من دخل مادي للمكتبة، كما تتناول الدراسة الدور الذي يلعبه التسويق الإلكتروني لأنشطة المكتبات العامة كأحد وسائل الترويج لتلك الأنشطة والعمل على جذب المزيد من جمهور المستفيدين، ووضع دليل عملي للمكتبات العامة لتحقيق الجدوى الاقتصادية لها ولمجتمع المستفيدين.

- **أهداف الدراسة**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. رصد التحول الحادث في أنشطة المكتبات العامة في مصر ومدى ارتباطه بالجوانب المالية من جانب وباحتياجات المستفيدين من جانب آخر. مع المقارنة بين خدمات المعلومات التي تقدمها المكتبات العامة والخدمات المستحدثة.
2. تحديد مدى احتياج الجمهور للأنشطة التي تؤهله لسوق العمل وتعود عليه مستقبلاً بتحسين مستواه الاقتصادي ومدى إمكانية المكتبات العامة في تلبية تلك الاحتياجات.
3. كيفية استخدام وسائل التسويق الإلكتروني في المكتبات العامة في مصر.
4. تحديد مدى فاعلية وسائل التسويق الالكتروني في التأثير على المستفيدين من خدمات وأنشطة المكتبات العامة في مصر واستقطاب المزيد منهم.
5. وضع دليل إجرائي للمكتبات العامة لتحقيق الجدوى الاقتصادية لها، ومنها.

عينة الدراسة:

تتناول الدراسة عينات من سلسلة مكتبات مصر العامة بالقاهرة والأقاليم كونها مكتبات تتبع وزارة الثقافة وتحصل على تمويلها من الحكومة المصرية، بالإضافة لمكتبات جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع كنموذج للمكتبات التي تتبع الجمعيات الأهلية، وقد تم الاكتفاء بهاتين الجهتين للأسباب التالية:

- قيامهما بتقديم الأنشطة المختلفة والدورات المتنوعة والتي هي أساس الدراسة منذ منتصف التسعينات وهما من الجهات الرائدة في هذا المجال.
- كلاهما يقدم معظم تلك الأنشطة بقابل مالي وإن كان يختلف حسب الموقع الجغرافي للمكتبات الفرعية مراعاة للتفاوت فى الحالة الاقتصادية بين فئات الجمهور.
- عدد المستفيدين الكبير نسبياً مقارنة بالمكتبات العامة التابعة لجهات أخرى وإقبالهم على الأنشطة المقدمة بمقابل.

- تمكن الباحث من الحصول على التقارير المالية لتلك الجهات والتي هي أحد الأدوات الأساسية للدراسة إضافة إلى معايشته لسنوات لمشكلة الدراسة كونه عمل بكل من الجهتين.
- عدم اهتمام معظم المكتبات التابعة للجهات الأخرى بتقديم أنشطة بمقابل مالي.
- **منهج الدراسة وأدواته:**

تسلك هذه الدراسة المنهج المسحي الميداني، معتمده على مجموعة من أدوات جمع البيانات وهي الإحصائيات والتقارير الفنية والمالية الصادرة عن المكتبات محل الدراسة، المقابلة: مع مدراء المكتبات العامة، الاستبيان، قائمة المراجعة، المعايشة.

الإطار الميداني

أولاً: الوضع الاقتصادي الراهن للمكتبات العامة فى مصر.

يوجد عدد من القواعد التي ينبغي مراعاتها عند تدبير موارد المكتبات العامة المالية وإيراداتها، فضلا عن نفقاتها ومصروفاتها، حيث أن المصدر الأساسي في تمويل المكتبات العامة هو المخصصات المالية التي تخصصها الدولة من ميزانيتها العامة، ويمكن الاعتماد على مصادر أخرى للتمويل والنفقة كالوقف والهبة والتبرعات وغيرها، وذلك وفق شروط وضوابط محددة، وضمن سياسات رسمية ومعلنة (1). وقد وضعت بعض المكتبات العامة المصرية الحديثة مهام محدده عند إنشاءها وقبل البدء في تقديم خدماتها الفعلية للجمهور منها مكتبة مصر العامة (مبارك سابقاً)، لم يكن من ضمنها إقامة أنشطة بمقابل حيث كان من مهامها تشجيع الأفراد على تنمية عادة القراءة، واستخدام الوسائل التثقيفية، تقديم مواد تثقيفية من كافة الأشكال، تنظيم نشاطات وأحداث ثقافية(2).

(1) محمد مجاهد الهلالي وآخرون. تشريعات ولوائح العمل في المكتبات العامة. القاهرة: مركز الغندور، 2008. ص71.
(2) شعبان عبد العزيز خليفة. تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997. ج2، ص 1124.

- تلك المهام انطبقت بالتبعية على مكتبات مصر العامة الإقليمية وكذا المكتبات العامة التابعة لجمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع. وتدريجياً ومع بدء الألفية الجديدة دخلت أشكال جديدة من الخدمات والأنشطة التي لم يتم إدراجها ضمن مهام أو أهداف المكتبات العامة سواء نظرياً أو عند بداية التخطيط لإنشائها. وقد رصدت أماني مجاهد ذلك التغير في تلك المهام والأهداف متسائلة إذا ما كانت المؤسسات التي تشرف على بعض المكتبات العامة لا تزال على النهج التي أنشأت من أجله أم أنها حادت عن الهدف الرئيسي لها، ذلك التساؤل الذي جاء نتيجة الاطلاع على إعلان وظائف مطلوبة لجمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع (جمعية الرعاية المتكاملة آنذاك) وكان من بين الوظائف المطلوبة مدرب للموسيقى (إيقاع). وقد تساءلت في دراستها عدة تساؤلات مثل:

- هل من ضمن احتياجات وظائف المكتبات العامة مدرب إيقاع؟ وهل هذه الوظيفة تقع في إطار وظائف المكتبات العامة؟

- هل تأثرت المكتبة العامة بمعطيات المجتمع؟ وهل من الممكن أن يأتي علينا عصر نتيح دورات تدريبية لتعليم التفصيل وغيره؟ (1)
- وتضيف الدراسة الحالية إلى تساؤلات دراسة أماني مجاهد عدة تساؤلات هى:
- لماذا تم استحداث أنشطة وخدمات قد لا تقع ضمن الخدمات التقليدية المتعارف عليها أكاديميا ونظرياً؟ ولماذا تقدم تلك الأنشطة بمقابل مالي؟
- هل تنجح تلك الأنشطة في تحقيق جدوى مالية بالفعل تساعد المكتبات على مواجهة الضغوط المالية؟ وهل تنجح في جذب المستفيدين في نفس الوقت؟ ميدانياً ومن خلال وسائل جمع البيانات التى استخدمتها الدراسة فقد تبين أن منظومة مكتبات مصر العامة، ومكتبات جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع تقعان تحت

(1) أماني جمال مجاهد. تقييم دور المكتبة العامة في ظل المعطيات العصرية الحالية. المؤتمر القومي الثانى عشر لأخصائيي المكتبات والمعلومات في مصر.دمياط، 2008.

ضغوط مالية عديده أهمها التفاوت الكبير بين حجم كل من النفقات والموارد وهو ما يوضحه شكل (1).

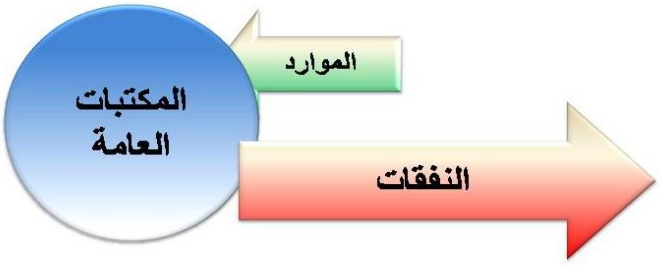

شكل (1) يوضح التفاوت بين موارد ونفقات المكتبات العامة.

حيث بلغت موازنة مصروفات مكتبة مكتبة مصر العامة وفرعيها بالزيتون والزاوية الحمراء للعام المالي2017/2016 مبلغاً قدره 9.201.000 جنيه شاملة مبلغ 2.500.000 جنيه يجب أن تحققها المكتبة. أي أن حصة المكتبة في تمويل نفسها ذاتيا من إيراداتها تبلغ 9.2/2.5 بنسبة تمويل تبلغ 27.2%. فكيف يمكن للمكتبة تحقيق موازنة الإيرادات المطلوبة منها، علما بأنه قد بلغت تكلفة تحديث المقتنيات فقط خلال العام المالي 2017/2016 مبلغ وقدره 1.500.000(1)، بنسبة 16.3% من إجمالي موازنة المصروفات وبواقع 60% من إجمالي الإيرادات التي ينبغي على المكتبة تحقيقها. ناهيك عن تغطية النفقات الجارية.

إن مصدر الدخل الأولى للمكتبة يتمثل في قيمة الاشتراك لأعضاء المكتبة فإذا علمنا أن إجمالي دخل المكتبات الثلاث من العضوية بلغ فى العام المالي 2017/2016 مبلغاً قدره 703.608 لأدركنا حجم المأزق المالي الذى تتعرض تلك المنظومة من المكتبات العامة

(1) مكتبة مصر العامة. تقرير انجازات المكتبة الرئيسية وفرعيها بالزيتون والزاوية الحمراء للعام المالي 2017/2016. ص17.

التى تتبع الدولة ممثلة فى وزارة الثقافة. ينطبق الحال على مكتبات مصر الإقليمية والتي يبلغ عددها 13 مكتبة تتبع دواوين المحافظات الواقعة بها.

أما المكتبات العامة التابعة لجمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع فقد تعرضت لضغوط اقتصادية واضحة بدءً من عام 2011، والدليل الأكبر على المعاناة الاقتصادية التي واجهتها مكتبات الجمعية هو انخفاض ميزانية التزويد من مبلغ 563.792 ألف جنيه مصري خلال عام 2010 إلى 142.636 في عام 2012 لتصل في عام 2013 لأدنى مستوى لها لتصبح 25.442 فقط، حيث تلقت الإدارة الفنية للمكتبات تعليمات بالإكتفاء بالاشتراك في الدوريات فقط(1).

وقد جاء تخفيض موازنات التزويد ضمن محاولات إدارة الجمعية لتخفيض نفقات المكتبات العامة التابعة لها في محاولة منها لتخفيض العجز ما بين إيرادات ومصروفات المكتبات' ذلك العجز الذي يوضحه الجدول (1) الصادر عن الإدارة المالية للجمعية ([2]) ويمثله بيانياً الشكل (2):

	2012	2013	2014
المصروفات	6.842.598	7.616.275	7.854.764
الإيرادات	3.817.536	3.873.784	4.791.059
العجز	3.025.062	3.742.491	3.063.705

جدول (1) يوضح مقدار العجز بين إيرادات ومصروفات مكتبات جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع.

(1) جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع: الإدارة الفنية للمكتبات. ميزانية أوعية المعلومات (2010-2013). القاهرة، 2014.

(2) جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع: الإدارة المالية. مقارنة الفائض /العجز لمواقع الجمعية عن أعوام 2012-2013-2014. القاهرة، 2015.

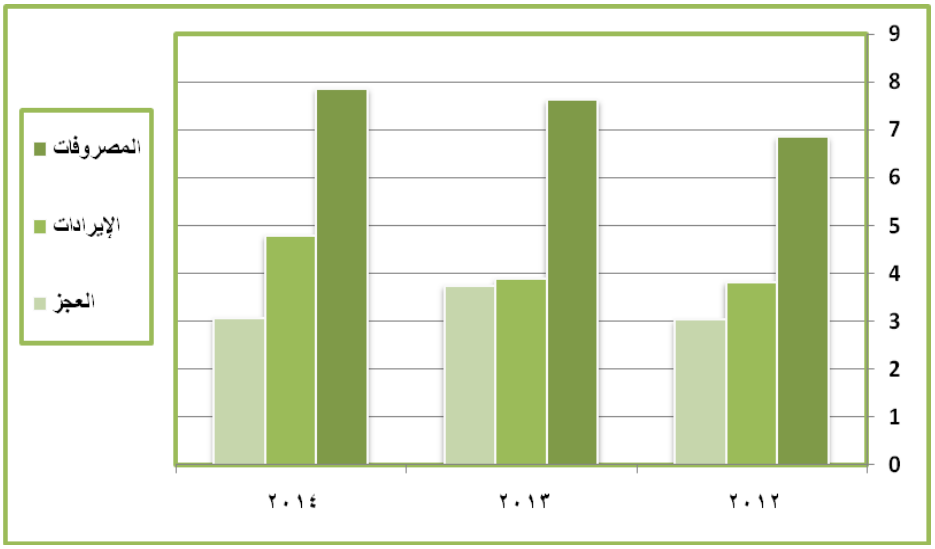

شكل (2) يوضح مقدار العجز بين إيرادات ومصروفات مكتبات جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع.

يتضح من الجدول والرسم البيانى أن إيرادات المكتبات قد حققت عام 2014 زيادة في الإيرادات بلغ قدرها 25.5% مقارنة بعام 2012. بينما انخفض مقدار العجز بنسبة بلغ مقدارها 15.2% عن نفس الفترة حيث بلغ 79.2% عام 2012، ليصل إلى نسبة بلغ مقدارها 64% عام 2014.

ثانياً: الدليل الإجرائي لتحقيق الجدوى الاقتصادية من المكتبات العامة.

أ- المدخلات

يجب تغيير النظرة التقليدية لما تقدمه المكتبات العامة من خدمات، ويمكن البناء على كون المكتبة العامة قاعدة انطلاق للتعليم الدائم والمستمر، لذا فيمكن إدخال الدورات والأنشطة التى تدعم العملية التعليمية والتعليم المستمر مثل:

- دورات اللغات خاصة الإنجليزية والفرنسية، وتبسيط مناهج العلوم، واللغة العربية والدراسات الإجتماعية، تحسين الخط العربي. على أن تقدم تلك الدورات والأنشطة بمقابل مالى يزيد عن تغطية تكلفة نفقاتها المباشرة بنسبة تتراوح ما بين 10% إلى 15%، وبذلك

تكون المكتبة قد ساهمت فى تدعيم العملية التعليمية واستطاعت تحقيق دخل مالي مباشر إضافة إلى المعاونة رفع عبء مالي عن الأسرة المصرية والمتمثل فى الدروس الخصوصية.

– دورات الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات بما فيها الدورات المتخصصة فى الجرافيك والشبكات والصيانة، حيث تلقى إقبال من فئة الشباب والخريجين الجدد ويمكن الدخول فى شراكات أو الحصول على منح مخفضة منشركات متخصصة مثل شركة مايكروسوفت.

والتنمية البشرية، أو التعاون مع بعض الجهات الحكومية المحلية مثل وزارة الشباب والرياضة. تحقق هذه الدورات جدوى اقتصادية مزدوجه لكل من المكتبة بضمان دخل مباشر جيد، وللمستفيدين حيث تساهم فى تأهيلهم لسوق العمل.

– الدورات الفنية حيث أن المكتبة العامة منوط بها استقطاب المواهب وتنميتها لذا يمكن تقديم دورات متخصصة فى فنون الرسم، والموسيقى، النظم والإلقاء والشعر، الإعداد المسرحي..الخ وذلك لجميع الفئات العمرية، ونظراً لارتفاع المقابل المالي الذى يحصل عليه المدربين المتخصصين فى هذه المجالات مما يرفع بالتبعية تكلفة الدورة على المكتبة وبالتالي المستفيدين، فإن الدراسة تقترح الاستعانة بطلبة الكليات المتخصصة مثل الفنون الجميلة والفنون التطبيقية والتربية الفنية والتربية النوعية حيث يمكن اختيار بعضهم من خلال مقابلة شخصية واسناد تدريب تلك الدورات لمن يمتلك المؤهلات الفنية والعلمية والموهبة التى تمكنه من التدريب، وبذلك يمكن تقديم تلك الدورات للمستفيدين بسعر مناسب يغطى تكلفتها المباشرة ويحقق هامش دخل للمكتبه، وعلى جانب آخر يكسب الطلبة والخريجين الجدد خبرات تؤهلهم للحصول على فرص عمل مستقبلاً إضافة لما يحصلوا عليه من مكافآت مالية من المكتبة.

– المرأة المعيلة وربات المنازل من السيدات ذوي التعليم المتوسط أو غير الحاصلين على مؤهل يمكن العمل على تمكينهم من اكتساب حرفة يدوية من خلا تدريبهم على بعض الحرف الفنية البسيطة مثل الرسم على الزجاج وتصنيع الشموع والحلى وأشغال الإبرة، وإقامة معارض لبيع تلك المنتجات، وبذلك تكون المكتبة قد عملت على إكسابهن حرفة تمكنهم من تحسين مستواهم الاقتصادى. وكذا تستطيع المكتبة تحقيق عائد مادى من إقامة تلك الورش ومن معارض البيع، ويمكن للمكتبة تقديم المساحة أو القاعة المخصصة للمعرض مقابل حق

انتفاع، أو الحصول على نسبة من إيراد المبيعات، وذلك وفقاً لما يناسب طبيعة لوائحها وإجراءاتها المالية.

وفيما يخص المستحقات المالية للمدربين المستعان بهم من دون العاملين بالمكتبة يمكن تحديد المستحقات المالية للمدربين الخارجيين لتلك الدورات بنسبة من إجمالي دخل الدورة فى حدود 40% إلى 50% ، ويتحكم فى ذلك عدة عوامل منها تطبيق نظام ضريبة الدخل من عدمه، ومدى الإقبال على الدورة وعدد المستفيدين منها، عدد ساعات الدورة، وكذا إمكانيات المدرب. وعلى المكتبة اختيار الأسلوب الذى يحقق لها وللمستفيدين اكبر قدر من الاستفادة. ويكون من الأجدى أن يقوم الأخصائيين بالمكتبة بتقديم تلك الدورات بأنفسهم حال امتلاكهم الإمكانيات العلمية والخبرات العملية بما يوفر للمكتبة النسبة المالية التى يحصل عليها المدربون المستعان بهم وبالتالي يمكن تخفيض سعر الدورة للجمهور ورفع العبء المالي عنهم، كما يمكن تقديم مكافآت للأخصائيين المتميزين الذين يقومون بتقديم تلك الدورات أو نسبة من دخل الدورة فى حال سماح القوانين واللوائح المنظمة للجهة التى تتبعها المكتبة، وفى ذلك تحسين لدخل إخصائيين المكتبة، وكذا تحفيز لغيرهم لبذل المزيد من الجهد.

– يقترح قيام المكتبات العامة بإتاحة بعض قاعاتها للاستخدام من قبل الجهات الخارجية مقابل حق انتفاع (قيمة إيجارية) مع ضرورة تحقق المكتبة من ملائمة ما تقدمه الجهة الخارجية المنتفعة للائحة المكتبة.

– ضرورة إتباع بعض أساليب الخصخصة من حيث الاهتمام بجودة الخدمات، والعمل على عقد برتوكولات تعاون ومذكرات تفاهم مع جهات خارجية محلية أو دولية إن أمكن وذلك للحصول على إهداءات عينية أو تنمية مقتنيات المكتبة أو الحصول على خدمات بمقابل مخفض أو إقامة فعاليات مشتركة، تساهم فى رفع لأعباء المالية عن كاهل المكتبة، حيث يوجد بعض مؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية والشركات التى يدخل فى نطاق عملها تنمية المجتمع المحلى وتقديم خدمات مجتمعية ، الأمر الذي يعد البديل الثاني الذي تم استخدامه في توفير النفقات، ومن ثم تحقيق مكاسب اقتصادية.

مثال ذلك الحصول على مجموعات مقتنيات من إصدارات الجهات التابعة لوزارة الثقافة، تقديم مشروعات عمل وبرامج تدريب لوزارة الاتصالات يمكن من خلالها الحصول على أجهزة حاسب آلى وتحديث البنية التحتية للمكتبة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. التواصل مع الجمعيات الخيرية فى إقامة أنشطة للأطفال خاصة الأيتام وذوى الاحتياجات الخاصة، وتوفير الخامات اللازمة لإقامة تلك الأنشطة.

– يمكن أن تقيم المكتبات العامة معارض لبيع الكتب القديمة، وذات معدلات الإعارة الضعيفة.وذلك كأحد وسائل زيادة الإيرادات. بصفه دوريه يمكن أن تكون ربع أو نصف سنوية.

– ضرورة إدراك المكتبات العامة والعاملين بها أن الاقتصاد والتسويق وجهان لعملة واحده، وأن وسائل التسويق الالكتروني أصبحت أحد البدائل والخيارات الإستراتيجية الهامة لمواجهة ضعف تمويل المكتبات العامة كونها وسيلة تسويق مجانية، بالإضافة لما تحققه من دخل غير مباشر للمكتبات من خلال التسويق للأنشطة والدورات التي ترفع من إيرادات المكتبة وتزيد عدد المستفيدين. وسائل التسويق الالكتروني تسمح بتوطيد العلاقة بين المكتبات العامة والمستفيدين من خدماتها من خلال التعرف على احتياجاتهم والاستجابة السريعة لتلبية تلك الاحتياجات. والمسئولية مشتركة بين كل من المرسل المتمثل في المكتبة العامة من جانب، والمستقبل وهم المستفيدين من جانب آخر. فعلى المرسل أن يهتم بشكل ونوعية وكيفية الرسالة وتوعية المستقبل بفوائد ومزايا الرسالة، كما على المستقبل أن يدرك تماماً كل هذه المزايا وعليه الاستفادة منها بالشكل الأمثل. وفى هذا الصدد تقدم الدراسة المشورة للمكتبات العامة باستغلال شبكات التواصل الاجتماعي بصفة عامة وموقع facebook بصفة خاصة، لاحتلاله مكانة متقدمة في وسائل التسويق الالكتروني المكتبات العامة متقدماً على المواقع الالكترونية التقليدية

الشكل رقم (3) يوضح ما يمكن أن تقوم به المكتبات العامة بشأن تنمية مواردها المادية والعينية وتدعيم مدخلاتها الاقتصادية.

شكل (3) يوضح وسائل تدعيم المدخلات الاقتصادية للمكتبات العامة

ب- المخرجات

تعنى المخرجات الاقتصادية للمكتبات العامة فى هذه الدراسة ما يمكن أن تقدمه المكتبة لإفادة المستفيدين والمجتمع المحلي لها والدولة بصفة عامة فى المجالات الاقتصادية، والشكل رقم (4) يبين ما يمكن أن تقدمه المكتبات العامة بشأن تعظيم المخرجات الاقتصادية التى يمكن ان تقدم من خلالها.

شكل (4) يوضح المخرجات الاقتصادية للمكتبات العامة

وفى هذا الصدد فإن الدراسة تقدم حزمة من الإجراءات التى يمكن أن تقوم بها المكتبات العامة من أجل تحقيق ذلك تتمثل فى الآتي:

- دعم قطاعات القوى العاملة في مصر من خلال ما تحتويه المكتبات العامة من أوعية معلومات وكذلك ما تقدمه من أنشطة ودورات متنوعة تخدم تلك القطاعات وهى قطاع الخدمات الاقتصادية، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، القطاع السياحي. حيث يجب أن

تقوم المكتبات العامة بالدور المنوط بها في مجال التوعية ودعم تلك القطاعات من خلال تقديم التوعية والمعلومات التي يحتاجها العاملون بها من خلال التزويد بالمقتنيات اللازمة، وكذا تقديم المحاضرات وورش العمل المناسبة وعلى كل مكتبة عامة مراعاة نطاقها الجغرافى وطبيعة عمل جمهورها المستهدف. مثال ذلك ما تقدمه مكتبة مصر العامة بالأقصر من دعم وتوعية فى مجال السياحة، وكذا مكتبة مصر العامة بالزاوية الحمراء والتى في منطقة ذات كثافة سكانية عالية ويعمل عدد كبير من السكان في مجال الحرف الصناعية الصغيرة مثل مجال ميكانيكا وكهرباء السيارات وملحقاتها، وورش اللحام و سباكة المعادن، كما يقع في محيط المكتبة كلية التعليم الصناعي، لذا فقد روعي عند تكوين المجموعة الأولى من مقتنيات المكتبة أن تشتمل على قدر مناسب من أوعية المعلومات يخدم تلك المجالات ويساهم في دعم كلا من العاملين والدارسين في هذه المجالات الصناعية، وعلى هذا المنوال يمكن أن تقدم كل مكتبة عامة ما يناسب طبيعة مجتمعها ومراعاة النمط الاقتصادى والمهنى الذى يغلب على النطاق السكاني الذى تخدمه.

– تقديم المكتبات العامة فرص التدريب للطلبة وحديثي التخرج لطلبة أقسام المكتبات وكليات رياض الأطفال وتكنولوجيا التعليم الفنون الجميلة والفنون التطبيقية والتربية الفنية والتربية النوعية بما يزيد خبراتهم ويساهم في تأهيلهم لسوق العمل وهى بذلك تقدم أحد الحلول لمشكلة البطالة.

– يمكن قيام المكتبات العامة أن تقدم الدورات التدريبية والمهنية وورش العمل التى تتناول كيفية اجتياز المقابلات الشخصية والاستعداد لها، وورش التنمية البشرية وتطوير الذات والتي تساعد في تأهيل الشباب لسوق العمل أو تحسين أوضاعهم الوظيفية، ومن ثم تحسين أوضاعهم الاقتصادية، والمساهمة بحل جزئي ولو بصفة غير مباشرة لمشكلة البطالة.

– استحداث خدمة "إتاحة الوظائف الشاغرة" كنوع متطور من خدمات البث الانتقائي، وهى تعتبر من الخدمات المساهمة فى حل مشكلة البطالة.

– إقامة ملتقيات للتوظيف للشركات الخاصة والمستفيدين من المكتبة وجمهور مجتمعها بشكل عام. للعمل على إيجاد فرص عمل مناسبة للشباب، وتعتبر ملتقيات التوظيف من الأساليب الحديثة فى التوفيق بين صاحب العملمن جانب وبين الشاب المناسب والمؤهل لشغل الوظيفه، وتدخل تلك الخدمة أيضاً ضمن مساهمات المكتبات العامة فى حل مشكلة البطالة.

– إقامة المكتبات العامة لمعارض بيع للمنتجات والمشغولات اليدوية من مخرجات الورش الفنية التي تنظمها مما يسهم في تحقيق دخل للمرأة المعيلة والسيدات محدودي أو منعدمي الدخل.

– إقامة الفعاليات المتنوعة مثل المحاضرات والندوات وحملات التوعية في مجالات ترشيد استهلاك المياه والطاقة والغذاء، وكذا التوعية بقوانين العمل وقوانين الضرائب والخدمة العامة، ومتطلبات سوق العمل والتأهيل للحصول على وظيفة مناسبة، الأمر الذي يصب في تحقيق منفعة اقتصادية للإفراد والدولة.

وبذلك يمكننا القول أن الدراسة أوضحت الوضع المالي الراهن للمكتبات العامة فى مصر للأكاديميين فى مجال المكتبات والمعلومات، كما وضعت بين أيدى المهنيين المعنيين حزمة من الإجراءات العملية التى تمكن المكتبات العامة من لعب دور اقتصادي ملموس وإن كان أحيانا بشكل غير مباشر تستطيع من خلاله الحفاظ على كيانها فى المقام الأول من خلال توفير قدر من الإيرادات يغطى بعض من نفقاتها، وبالتالى رفع جزء من الأعباء المالية عن الدولة أو الجهة التى تتبعها، وعلى جانب آخر تساهم فى رفع المستوى الاقتصادى للمستفيدين من المكتبة بشكل خاص ومجتمع المكتبة بشكل عام.

المصادر والمراجع:

1. أحمد نافع المدادحة، سلامة سويلم النوافعة. مبادئ التخطيط والتنظيم في المكتبات. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013.
2. حسنى عبد الرحمن الشيمي. اقتصاديات المعلومات: المعلومات ومضاعفة الثروة الاقتصادية والإنسانية.القاهرة: دار الفجر، 2009.
3. شعبان عبد العزيز خليفة. تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997. ج2.
4. محمد فتحي عبد الهادي، نبيلة خليفة جمعه . المكتبات العامة. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2001. ص 17.
5. أماني جمال مجاهد. تقييم دور المكتبة العامة في ظل المعطيات العصرية الحالية. المؤتمر القومي الثاني عشر لأخصائيي المكتبات والمعلومات في مصر. دمياط، 2008.
6. محمد مجاهد الهلالي وآخرون. تشريعات ولوائح العمل في المكتبات العامة. القاهرة: مركز الغندور، 2008.
7. محمود عبد الكريم عبد العزيز الجندي. الخدمة المكتبية العامة في محافظة المنوفية: دراسة ميدانية لواقعها والتخطيط لمستقبلها. رسالة ماجستير. جامعة المنوفية. كلية الآداب، 1993.
8. Aabo, Svanhild. Valuing the benefits of public libraries. Information Economics and Policy 17 (2005.New Library World. Vol.106.
9. Wheelen, Tomas, and David Hunger. Strategic Management &Business Policy: globalization, innovation, and sustainability. , New Jersey: Prentic- Hall. 14th ed. 2015.